

Distr.: General  
9 October 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة الثالثة

## محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سايكال . . . . . (أفغانستان)

## المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم الأعمال

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16355 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

## البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

١ - الرئيس: قال إن مجموعة الدول الأفريقية أيدت ترشيح السيدة شيكونغو (ناميبيا) لمنصب نائبة رئيس اللجنة الثالثة في دورتها الثالثة والسبعين.

٢ - انتُخبت السيدة شيكونغو (ناميبيا) نائبة لرئيس اللجنة لدورتها الثالثة والسبعين بالتركية.

تنظيم الأعمال (A/73/250 و A/C.3/73/1 و A/C.3/73/L.1/Rev.1 و A/C.3/73/L.1/Add.1/Rev.1)

٣ - الرئيس: قال إن الوثيقة A/C.3/73/L.1/Rev.1، التي تتضمن تنظيم أعمال اللجنة، وُضعت على أساس الممارسة السابقة المتبعة في اللجنة والمشاورات التي أُجريت مع الأمانة العامة. وأشار إلى أن المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بشأن توزيع بنود جدول الأعمال ترد في الوثيقة A/C.3/73/1. وترد قائمة الوثائق الصادرة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال في الوثيقة A/C.3/73/L.1/Add.1/Rev.1. وأضاف قائلاً إن أمين اللجنة سيواصل إطلاع اللجنة على مستجدات حالة الوثائق طوال الدورة.

٤ - وفي معرض الإشارة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير أعمال اللجنة الواردة في الفصل الثاني من تقرير مكتب الجمعية العامة (A/73/250)، أكد الرئيس أهمية التقيد والالتزام بالمدد الزمنية المحددة لإلقاء البيانات وحقوق الرد، وبالمواعيد النهائية لتقديم المقترحات وتسجيل الأسماء في قائمة المتكلمين. وسلط الضوء على مبدئين توجيهيين إضافيين في التقرير: المبدأ الأول يتعلق بدرس مواصلة النظر في بنود جدول أعمال الجمعية مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات، وتجميعها وحذف بعضها؛ والمبدأ الثاني يتعلق بضرورة تعزيز أوجه التآزر والاتساق والحد من التداخل في جداول أعمال الجمعية العامة، وبخاصة جداول أعمال لجنتيها الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، وأعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلاً عن محافل أخرى ذات صلة، وفقاً للأنظمة الداخلية ذات الصلة وفي ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥ - السيد خان (أمين اللجنة) تلا قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والخبراء الآخرين الذين من المقرر أن يقدموا عروضاً إلى اللجنة في دورتها الحالية.

٦ - الرئيس: اعتبر أن اللجنة، جريباً على الممارسة السابقة، ترغب في دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والخبراء الآخرين إلى تقديم تقاريرهم إلى اللجنة والتعاطي معها.

٧ - السيد شينغويرو (بوروندي): قال إن لا أساس قانونياً يبرر إدراج رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي في قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين من المقرر أن يقدموا عروضاً إلى اللجنة. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان اتخذ مؤخراً القرار ١٤/٣٩ الذي طلب فيه إلى اللجنة إطلاع الاتحاد الأفريقي وجميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة على تقريرها وتوصياتها، وتقديم تقرير نهائي إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. بيد أن المجلس لم يشير إلى أنه ينبغي للجنة أن تقدم تقريراً شفويًا إلى اللجنة الثالثة ولم يأت على ذكر الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٨ - ورأى أن اللجنة الثالثة، بإدراجها الحالة في بوروندي في جدول الأعمال، ستسري سابقة خطيرة. وقال إن بلدانا معينة تسعى إلى استغلال هيئات الأمم المتحدة كأدوات لممارسة ضغط سياسي على دول مستهدفة والسيطرة على شؤونها. ومضى يقول إن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة التي تمارسها تلك البلدان تتعارض مع عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وقد تعرّض للخطر الأهداف النبيلة لحقوق الإنسان التي كانت قد حُددت لدى إنشاء مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦.

٩ - واعتبر أن الأحداث التي تشهدها بوروندي منذ عام ٢٠١٥ تسببت بها دوافع غير منطقية لمجموعة صغيرة من البلدان وتعكس قضايا سياسية لا قضايا متصلة بحقوق الإنسان. وفي الواقع، إن لهيئات الأمم المتحدة مواقف متباينة إزاء الحالة في بلده: ففي حين نوه المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي بالتحسن الكبير للحالة في البلد، واصل مجلس حقوق الإنسان، الخاضع لسيطرة حفنة من البلدان، تسييس حقوق الإنسان بهدف تغيير المؤسسات المنتخبة من خلال وسائل عنيفة ولادستورية. إن لجنة التحقيق هي أداة لذلك المحور من البلدان الذي ما برح يسعى دون جدوى منذ عام ٢٠١٥ إلى إحداث تغيير عنيف ولادستوري في الحكومة. إن خططها الشنيعة لمحاول التلاعب مرة أخرى بهيئات تابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس

المعني. وفي حالة بوروندي والصومال، لم تكن اللجنة الثالثة تحتاج بالفعل إلى توجيه دعوات إلى الخبرين لأنهما كانا مكلّفين أصلاً بالتكلم أمام الجمعية العامة وفقاً للقرار السابق.

١٤ - ومضى يقول إنه عندما اعتمدت اللجنة الثالثة في البداية شكل جلسة التفاوض في نهاية تسعينات القرن الماضي، دعي المكلفون بولايات إلى المشاركة في جلسة تهاور في اللجنة الثالثة على أساس كل حالة على حدة. ولما كان هذا النظام قد أثار ضغائن ومفاوضات مريرة بشأن من ينبغي دعوته من المكلفين بولايات، وافقت اللجنة بصورة غير رسمية على توجيه دعوات إلى جميع المكلفين بولايات ولم تتغير تلك الممارسة على مدى السنوات العشرين السابقة. ومع أن بعض القرارات أشارت تحديداً إلى أوجه التعاطي مع اللجنة ومن ثم أصدرت دعوات لا حاجة إليها، فإن غيرها لم يشير إلى ذلك. ولذلك، اعتمدت الأمانة العامة هذه الممارسة في بداية كل دورة بتلاوة قائمة المكلفين بولايات المأذون لهم بتقديم تقارير إلى اللجنة.

١٥ - السيد شينغيرو (بوروندي): قال إن وفده يود أن يطلب الرأي القانوني لمكتب الشؤون القانونية بشأن القضايا المطروحة.

١٦ - السيد يوسف (الصومال): قال إن وفده يرغب أيضاً في الحصول على مشورة قانونية بشأن إدراج العرض الذي قدمه الخبر المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال.

١٧ - السيدة أحمد (السودان): قالت إن بلدها يعارض بشدة إنشاء ولايات قطرية. وفي حالة بوروندي لم يحدد قرار مجلس حقوق الإنسان المتخذ في الآونة الأخيرة أنه ينبغي للجنة أن تعقد جلسة تهاور مع رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي.

١٨ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن دوره لا يسمح له بالتعليق على إنشاء الولايات القطرية.

١٩ - السيدة ألفين (جزر القمر): قالت، تؤيدها السيدة عبد القوي (مصر)، إنه ينبغي للجنة أن تؤخر اعتماد قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى أن يقدم مكتب الشؤون القانونية رأيه القانوني بشأن هذه المسألة.

٢٠ - السيد شارواث (النمسا): قال إن وفده يشاطر الأمانة العامة تفسيرها للقرارات. وبما أن اللجنة الثالثة تتعاطى مع جميع المكلفين بولايات والخبراء المستقلين، فقد يشكل عدم عقد جلسة تهاور مع رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي والخبر المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال سابقة مؤسفة.

حقوق الإنسان، مصيرها الفشل. وفي الواقع، أعربت بلدان عدة عن قلقها إزاء طريقة عمل المجلس والسيطرة التي تمارسها بلدان عدة. وكان من الحيوي منع اللجنة الثالثة من تشويه مصداقيتها بالانزلاق في هذا الاتجاه الخطير.

١٠ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن الوفود أبلغت خلال إحاطة إعلامية قُدمت الأسبوع الماضي بأن رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي والخبر المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال سيضافان إلى قائمة المكلفين بولايات إذا قرر مجلس حقوق الإنسان تمديد ولاية كل منهما في الوقت المناسب قبل الجلسة الأولى للجنة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأضاف قائلاً إن ولاية رئيس لجنة التحقيق مستمدة من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي طلب فيه المجلس من اللجنة أن تقدم تقريراً نهائياً خلال جلسة تهاور تُعقد في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. واتخذ المجلس لاحقاً القرار ١٤/٣٩ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الذي مدد بموجبه ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، مؤكداً بذلك أن اللجنة ستظل قائمة خلال الدورة الثالثة والسبعين. ورأى أن حالة الصومال مطابقة: فقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في الفقرة ١٤ من القرار ٢٧/٣٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، من الخبر المستقل تقديم تقرير إلى الجمعية خلال دورتها الثالثة والسبعين، وحدد في القرار ٢٣/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ولاية الخبر المستقل. ونتيجة لذلك، كان هناك أساس قانوني لإدراج المكلفين بولايات في القائمة المعروضة على اللجنة.

١١ - واستطرد قائلاً إن حالة مماثلة سُجلت في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، عندما مدد المجلس ولاية أحد المكلفين بولايات قبيل افتتاح الدورة. وعلى النقيض من ذلك، خلال الدورة الحادية والسبعين، لم توجه اللجنة دعوة إلى ممثل عن لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا نظراً لانقضاء ولايته.

١٢ - السيد شينغيرو (بوروندي): قال إنه لا يمكن أن تكون للجنة ولايات متوازية ومتضاربة، وهذا ما أدى إلى اتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٩/١٤ الذي جعل القرار ١٩/٣٦ السابق باطلاً ولاغياً.

١٣ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن الولايتين غير متضاربتين ولكنهما صدرتا في إطار عملية من خطوتين أصدر فيها المجلس أولاً ولاية لتقديم تقارير إلى اللجنة ثم ولاية منفصلة تؤكد تمديد ولاية الخبر

٢٨ - الرئيس: قال إنه عملاً بالقرار ٩/٧٢، الذي كررت فيه الجمعية العامة التشديد على دور الجلسات العامة واللجان الرئيسية في استعراض ما تقدمه لجنة البرنامج والتنسيق من توصيات مناسبة تتصل بعملها والبت في تلك التوصيات، وفقاً للبند ٤-١٠ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، قررت الجمعية أن تحيل هذا البند إلى جميع اللجان الرئيسية وإلى جلساتها العامة بغية تعزيز مناقشة تقارير التقييم والتخطيط والميزنة والرصد. وأضاف قائلاً إنه لا يُتوقع اتخاذ أي إجراء في إطار البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

#### البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/73/214)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/73/61- E/2018/4 و A/73/211/Rev.1 و A/73/213 و A/73/220 و A/73/254)

(ج) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل (A/73/292)

٢٩ - السيد ليو جنمين (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع تتسم بأهمية حيوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيكون من الضروري بذل جهود جماعية للبقاء على المسار الصحيح.

٣٠ - ومضى يقول إن تقدماً اجتماعياً كبيراً أحرز على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك في مجالات خلق فرص العمل، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية. فقد انشغل نحو بليون شخص من الفقر منذ عام ١٩٩٩، في حين ارتفع العمر المتوقع ١١ سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا منذ عام ١٩٩٠. وأدى النمو الاقتصادي دوراً هاماً في دعم هذا التقدم وأظهر الاقتصاد العالمي تحسينات كبيرة ببلوغ النمو العالمي معدل ٣,١ في المائة عام ٢٠١٧ - وهي الوتيرة الأسرع منذ عام ٢٠١١.

٢١ - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن الفقرة ٢٢ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩ غامضة. ورأت أن الفقرة تشير، من ناحية، إلى إجراء جلسة حوار مع مجلس حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، إلى الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، لا إلى الدورة الثالثة والسبعين. وبغية بدء الدورة الحالية في جو يسوده أكبر قدر ممكن من التسامح والشفافية، ينبغي للجنة أن ترجى اعتماد تنظيم أعمالها إلى أن تكون قد تلقت المشورة القانونية بشأن المسألة المطروحة.

٢٢ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إنه يمكن للجنة أن تقدم طلباً للحصول على مشورة قانونية بشأن أية مسألة، بيد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن توافق رسمياً على السؤال المحدد المزمع طرحه ويجب توجيه الطلب خطياً إلى مكتب المستشار القانوني عن طريق الرئيس. وأضاف قائلاً إن مثله المغرب أصابت بقولها إن قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٩/١٤ لا يتضمن أحكاماً محددة بشأن عقد جلسة حوار مع اللجنة الثالثة. بيد أنه لا حاجة إلى حكم من هذا القبيل لأن طريقة عمل اللجنة تقضي بعقد جلسات حوار مع جميع المكلفين بولايات.

٢٣ - السيد شينغيرو (بوروندي): قال إنه بغية تفادي صوغ طلب جديد، يمكن للجنة أن تستخدم المذكرة التي أرسلها وفده إلى الأمانة العامة في اليوم السابق التي تبين أسباب اعتراضه على بند جدول الأعمال.

٢٤ - الرئيس: قال إن الأمانة العامة ستعمل مع وفد بوروندي والوفود الأخرى المعنية على صوغ طلب رأي قانوني من مكتب الشؤون القانونية. وأضاف أنه يعتبر أن اللجنة ترغب في توجيه دعوات إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والخبراء، وإرجاء إرسال الدعوات الموجهة إلى رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال إلى أن يصدر مكتب الشؤون القانونية رأيه القانوني.

٢٥ - تقرر ذلك.

٢٦ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.3/73/L.1/Rev.1، رهنأً بإدخال تعديلات عليه.

٢٧ - تقرر ذلك.

#### البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

٣١ - ولكنه استدرك قائلا إن التقدم المحرز عموما كان متفاوتا إذ لم يحمل النمو الاقتصادي العالمي معه فوائد اجتماعية متناسبة لجميع الناس. وكان ما يقدر بـ ٧٣٦ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع عام ٢٠١٥، في حين كان الجوع آخذا في الارتفاع مرة أخرى للمرة الأولى منذ أكثر من عقد، فزاد من يعانون منه من ٧٧٧ مليونا عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليونا عام ٢٠١٦. وحملت التطورات التكنولوجية السريعة معها أيضا تحديات للتنمية الاجتماعية؛ ويتطور مستقبل العمالة ومؤسسات سوق العمل، لم يتم تقاسم أوجه التقدم هذه بشكلٍ منصف.

٣٥ - وأضاف قائلا إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيعقد في عام ٢٠١٩ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن يولد المنتدى في أيلول/سبتمبر - على مستوى مؤتمر القمة - زخما متجددا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن يصبح معلما هاما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون من الضروري إبداء تعاون دولي لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق فوائد للجميع وعدم ترك أي شخص أو أي بلد يتخلف عن الركب. إن تعددية الأطراف أمر أساسي ومن الضروري إحداث تغييرات تفضي إلى تحول. وأكد أن لا مناص من دور القيادة السياسية؛ ويجب تقاسم أوجه التقدم التكنولوجية؛ ويجب تعبئة التمويل الكافي.

٣٦ - السيد باس (مدير شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض أربعة تقارير للأمين العام في إطار البند ٢٨ (أ) و (ب) من جدول الأعمال. وكان التمكين، الذي سيشكل محور التركيز الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، موضوعا عاما في التقارير الأربعة كافة، وكان الهدف من التوصيات المقدمة تمكين الناس من تحقيق إمكاناتهم وجعل الرؤية لخطة عام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة بالنسبة للجميع.

٣٧ - وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/73/214) شدد على ضرورة التصدي لعدم المساواة بجميع أبعاده وذلك لتمكين الناس من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي وخطة عام ٢٠٣٠. بيد أن التقدم الذي أحرز أثبت أن في الإمكان تقليص عدم المساواة باستخدام الميزج الصحيح من السياسات والمؤسسات.

٣٨ - ورأى أن تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية لكبار السن (A/73/213) نقل رسالة رئيسية مفادها أن الاستثمار في جودة خدمات الرعاية الطويلة الأمد ووظائف الرعاية اللائقة لا يعود بالفائدة على المسنين فحسب، بل أيضا على نمو العمالة والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر.

٣٢ - ورأى أن عدم المساواة في توزيع الثروة على النطاق العالمي أخذ في الارتفاع، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. واستنادا إلى بعض التقديرات، في عام ٢٠١٧، كان الـ ١ في المائة الأغنى من سكان العالم يملكون ٨٢ في المائة من الثروة، في حين أن النصف الأكثر فقرا لم يروا أي زيادة في نصيبهم من هذه الثروة. بيد أن ازدياد عدم المساواة ليس حتميا ويمكن مواجهته بالسياسات المالية والمتعلقة بالأجور والحماية الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يكون الموضوع ذا الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية.

٣٣ - وأردف قائلا إن أعمال اللجنة الثالثة ستتناول خلال الدورة الحالية مسائل تتعلق بالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة والشعوب الأصلية. وبتزايد نسبة السكان المسنين في العالم، تبرز حاجة متزايدة إلى توفير رعاية ميسورة التكلفة وعالية الجودة وطويلة الأجل. واعتبر أن من الواجب أيضا الاستثمار في شباب العالم بغية تسريع وتيرة التقدم فهو يتيح فرصة فريدة لإرساء الأساس لمستقبل مساوٍ ومستدام. ورأى أن ثمة حواجز لا تزال تعوق المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرتهم على الوصول وضمان تكافؤ الفرص لهم. وقد سُجلت بعض التطورات الإيجابية في الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية، ولكن لا تزال هناك فجوة واسعة بين السياسات وتنفيذها. وانسجاما مع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وضعت الأمم المتحدة خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يجري العمل على تنفيذها تحت قيادته بصفته منسقا لمتابعة المؤتمر العالمي.

٣٤ - ومضى يقول إن الحماية الاجتماعية هي أداة سياسية هامة للمساعدة في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز الإدماج، وهي كانت إحدى الرسائل الرئيسية التي أراد إيصالها التقرير

- ٣٩ - وأضاف قائلاً إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها (A/73/61) ركز على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لوضع الأطر والمؤسسات الوطنية للسياسات والبرامج الأسرية. فالسياسات الأسرية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن جميع الأهداف تمس الأسر بطريقة أو بأخرى.
- ٤٠ - وعرض تقرير الأمين العام عن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة (A/73/211/Rev.1) التقدم الذي أحرز مؤخراً في تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في مجالات من قبيل الحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني والتنمية الحضرية والريفية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة دائمة بين السياسات والممارسة في تنفيذ أهداف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، ما زالت حالة الأشخاص ذوي الإعاقة بعيدة عن الأنظار ومن دون معالجة إلى حد كبير في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لها. وأشارت المعلومات المتاحة إلى أنه سيصعب إخلاء ٧٣ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في حال وقوع كارثة مفاجئة وأنه لن يكون من الممكن إخلاء ٦ في المائة منهم. وختم قائلاً إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الفئة الأكبر إلى حد بعيد من الأقليات، ومن المرجح أن ترتفع أعدادهم بسبب عوامل من قبيل شيخوخة السكان.
- ٤١ - السيد ألين (رئيس متطوعي الأمم المتحدة): قدم تقرير الأمين العام عن خطة العمل من أجل إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/73/254)، فقال إن التقرير يشير إلى اتجاهات حالة التطوع العالمية ويستعرض التقدم المحرز في إطار خطة العمل.
- ٤٢ - وأضاف يقول إن هناك حاجة إلى نهج يشمل المجتمع برمته لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال، وإن مشاركة المتطوعين أداة فعالة في هذا الصدد. كما مشاركة المتطوعين تتيح التوسع في الخدمات، وتعزيز ملكية الأنشطة، وتدعم جهود جمع البيانات والرصد والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر برامج التطوع للمجموعات الأقلية فرصة للمساهمة في مبادرات التنمية ويمكن استخدامها لبناء القدرات الوطنية وتعزيز قابلية توظيف الشباب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك تركيز قوي على الشباب وإشراكهم في الجهود الرامية إلى تعميم العمل التطوعي في السياسات والخطط الوطنية.
- ٤٣ - وأضاف يقول إن الحلول التكنولوجية الجديدة توفر قدراً أكبر من المرونة وأنشطة التوعية، ولكنها قد تزيد أيضاً من الفجوة الرقمية، وهذه من المخاطر التي يلزم الاعتراف بها والتخفيف من حدتها.
- ٤٤ - وأردف يقول إن المساهمات المقدمة من المواطنين تتجسد بشكل متزايد في العمليات الوطنية التي تضطلع بها الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما تبرزها المنتديات الحكومية الدولية من قبيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ففي عام ٢٠١٨، أعرب أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان المشاركة عن تقديره للمساهمة القيمة للعمل التطوعي في استعراضاتها الوطنية الطوعية.
- ٤٥ - وأعرب عن ضرورة التحول من المشاريع التطوعية المتفرقة والمخصصة لغرض بعينه إلى الاستثمار المستدام على نطاق واسع من أجل التوسع في فرص العمل التطوعي وكفالة إشراك الناس من جميع الفئات. وقال إن التقرير يسلط الضوء على عدد من الإجراءات ذات الأولوية التي يُنتظر أن تمكن الجهات صاحبة المصلحة من الاستفادة القصوى من أثر الجهود التطوعية لأغراض تحقيق السلام والتنمية في إطار خطة عام ٢٠٣٠.
- ٤٦ - السيدة ساكس - إسرائيل (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): عرضت تقرير الأمين العام عن محور الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل والتعليم من أجل الديمقراطية (A/73/292)، فقالت إن محور الأمية جزء أساسي من الحق في التعليم ولا غنى عنه للمشاركة الفعلية في المجتمعات والاقتصادات القائمة على المعرفة. وهو أيضاً شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتتطلب التحديات الصارخة في هذا المجال في جميع أنحاء العالم اهتماماً عاجلاً بالسياسة العامة. وقد استندت رؤية محور الأمية في أهداف التنمية المستدامة إلى فهم لحو الأمية باعتباره استمرارية للكفاءة التي يمكن تطويرها طوال الحياة وتقديمها من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك من خلال التعلم غير الرسمي. كما أنها تتطلب اتباع نهج مشترك بين القطاعات يربط تعلم القراءة والكتابة بمجالات أخرى من أجل التنمية المستدامة.
- ٤٧ - وتابعت قائلة إن اليونسكو نظمت في عام ٢٠١٧، في سياق أعمال اليونسكو بشأن متابعة التوصيات المتعلقة بإجراءات محور الأمية في إطار عمل بيليم، استعراضاً لمنتصف المدة في سوون بجمهورية كوريا. ووسعت اليونسكو أيضاً قاعدة معارفها في مجال محور الأمية بين الشباب والكبار من خلال البحوث والمنشورات وتوسيع قاعدة البيانات. وسيركز التحالف العالمي لحو الأمية، الذي ينسقه معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، على تعزيز الشراكات لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز سياسات وبرامج محور الأمية.

٤٨ - وخلصت إلى أن أهداف محور الأمية الواردة في الهدف ٤ تتطلب زيادة في الاستثمار الوطني. ومن الضروري للمبادرات والآليات القائمة على المستوى الدولي لتمويل التعليم أن تستهدف أيضا ومحور أمية الشباب والكبار.

٤٩ - السيدة كورنفلد - ماتي (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع جميع المسنين بحقوق الإنسان): قالت إن كبار السن هم الشريحة الأسرع نمواً من سكان العالم: فبحلول عام ٢٠٥٠، سوف يتجاوز عدد سكان العالم من المسنين، لأول مرة، نظيره من الأطفال دون سن ١٥ عاماً. ويؤثر هذا التهديد على جميع مناطق العالم؛ وعلى الرغم من أن أوروبا الغربية تضم حالياً أكبر عدد من السكان المسنين، فإن ثلثي كبار السن يعيشون في البلدان النامية، ومعظم النمو المتوقع في ذلك القطاع السكاني سيحدث في بلدان الجنوب. وسيخلف تحول ديموغرافي بهذا الحجم آثاراً عميقة على المجتمعات وعلى جميع المستويات، وهناك قلق متزايد بشأن حقوق الإنسان فيما يتعلق بشيخوخة السكان.

٥٠ - وأردفت تقول إن كبار السن هم الأكثر تنوعاً من جميع الفئات العمرية. ويتمتع البعض بصحة جيدة ويعيش بشكل مستقل، بينما يحتاج آخرون إلى أشكال مختلفة من المساعدة بسبب عدم القدرة على الحركة أو المشاكل الصحية المزمنة والتعكسية. وأشارت إلى إنها ركزت في تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان على التحديات الناشئة عن التكنولوجيات المساعدة من قبيل التحكم الآلي والذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي فيما يتصل بممارسة كبار السن حقوقهم الأساسية بشكل كامل. ومن شأن هذه التكنولوجيات أن تغير حياة الناس، بما في ذلك رعاية المسنين، في السنوات القادمة. وينبغي عدم أخذ هذه الملاحظة على أنها نبوءة أو نذير بالخطر، وإنما دعوة للتأمل والتفكير في الطرق التي تكفل حماية الحقوق الأساسية لكبار السن الآن وفي المستقبل.

٥١ - وذكرت أن مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تشر إشارة صريحة إلى الحق في التكنولوجيات المساعدة، كما أنها لم تتناول الكميات غير المسبوقة من المعلومات التي يمكن لتلك الأجهزة جمعها ومعالجتها وتخزينها وكيفية استخدام هذه البيانات. وأشارت إلى أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي الصك الوحيد الذي يتناول هذه المسألة. وتابعت قائلة إنه قد يكون من الضروري استعراض إطار السياسة الحالي

٥٢ - وتطرقت لتقريرها السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان فقالت إنه درس أثر الاستبعاد الاجتماعي، الذي يعرف بأنه فصل الأفراد أو الجماعات عن بقية المجتمع، على كبار السن. فالحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة في العلاقات والأنشطة الاجتماعية يقوض نوعية حياة كبار السن. والتوسع الحضري السريع التحضر السريع والترقية الحضرية للأحياء الفقيرة، حيث تُعطى الأولوية لقوى السوق على حساب حقوق الإنسان لسكان الأحياء، يؤثر أيضاً في قدرة المسنين على البقاء في منازلهم.

٥٩ - وأردف يقول إنه يمكن لصك ملزم متعدد الأطراف بشأن التمتع الكامل لكبار السن بحقوق الإنسان أن يعزز المشاركة الدولية ويوفر مبادئ توجيهية لمعالجة القضايا المعقدة المتصلة بالشيخوخة. وإن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن تمثل استجابة إقليمية هامة، كما أنها أكدت الوعي بحقوق الإنسان لكبار السن. ويعرب باسم وفد بلده عن رغبته في معرفة المزيد عن الكيفية التي يعتزم بها الخبرة المستقلة التنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية بشأن وضع معايير للعمل في مجال الرعاية.

٦٠ - السيد وايتلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن حماية حقوق الإنسان لكبار السن من أولويات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على النحو الوارد في خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. وإن الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية أشارت، في تقريرها عن الحقوق الأساسية لعام ٢٠١٨، إلى حدوث تحول تدريجي في المواقف تجاه كبار السن، مع التركيز على الانتقال من احتياجهم إلى إمكاناتهم وحقوقهم. غير أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لضمان تمتع كبار السن بشكل كامل بكافة حقوق الإنسان.

٦١ - وأشار إلى أحدث تقرير قدمته الخبرة المستقلة إلى مجلس حقوق الإنسان فقال إنه أبرز أهمية مكافحة الشيخوخة وإعادة النظر في الطرق التي تنظر بها المجتمعات إلى كبار السن. وأنه يلتمس اقتراحات بشأن سبل تحقيق هذه الأهداف. وأضاف يقول إن التقرير أبرز أيضاً مخاطر الترقية الحضرية للأحياء الفقيرة على كبار السن تحديداً وأهمية الآليات التشاركية لتصميم السياسات والتشجيع المتعلقة بالتنمية التي تعزز مشاركة كبار السن في صنع القرار. وتساءل عن الكيفية التي يمكن للدول بها أن تكفل إدراج كبار السن في عمليات صنع القرار فيما يتصل بأماكن إقامتهم.

٦٢ - السيدة درافيتش (سلوفينيا): قالت إن وفد بلدها يود إبراز أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددي القطاعات في الاستجابة بفعالية للاحتياجات السكنية لكبار السن. وإن الحكومة السلوفينية تعالج التغيرات الديموغرافية بتعزيز السياسات الوطنية في العديد من المجالات، ولا سيما مجال الإسكان. وتهدف إلى توفير خيارات سكنية ملائمة ومقبولة لجميع كبار السن، وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل على دراسة إمكانية المساكن كوسيلة لتمكين العيش المستقل وتحسين نوعية الحياة. ويود وفد بلدها أن يسمع المزيد عن

كبار السن. كما أنه تناول المسائل الأساسية المتعلقة بالاستقلال الذاتي والاستقلالية، فضلاً عن الرعاية الطويلة الأجل والملاطفة. وفي ختام بيانها، أثنت السيدة كورنفلد - ماتي على حكومة النمسا لقيادتها ومبادراتها في تنظيم المؤتمر الدولي بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في فيينا.

٥٦ - السيدة التيمي (قطر): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتشديد الوارد في تقرير الخبرة المستقلة على أهمية مساعدة الأسر حتى يتسنى لكبار السن البقاء في منازلهم طوال المدة التي يريدونها. وإن حكومة قطر تقدر الأثر الإيجابي للسياسات التي تدعم الأسر وتحميها من الفقر والإقصاء والعنف والفصل القسري. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن خطط الخبرة المستقلة الرامية إلى تعزيز دور الأسرة في حماية حقوق كبار السن.

٥٧ - السيدة أوليفر (أستراليا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمناقشة المتعلقة بمشهد الهيكل القائم لحقوق الإنسان من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها كبار السن. وأشارت إلى أن تقرير الخبرة المستقلة أبرز الإقصاء الاجتماعي الذي يعاني منه كبار السن نتيجة للتصورات النمطية والأفكار المسبقة. واستجابة لذلك، وضعت أستراليا مجموعة من تدابير السياسة العامة تسترشد بنهج للشيخوخة يقوم على حقوق الإنسان. وتعمل الحكومة على تحسين دعم الصحة العقلية وتوفير رعاية ملاطفة أكثر شمولاً وتحسين الخدمات للأشخاص الذين يعانون من العته. وتشجع الحكومة على النشاط البدني لدى كبار السن. واستدركت بالقول إنه لا بد من عمل المزيد من أجل الأستراليين الأصليين من كبار السن، الذين يعانون من الضعف الشديد. ورأت أيضاً ضرورة معالجة مشكلة إساءة المعاملة في نظام رعاية المسنين، ولتحقيق هذه الغاية، ستقوم لجنة ملكية بدراسة القضايا المتعلقة بجودة الرعاية السكنية والمنزلية. وختمت ببيانها بالقول إن أستراليا تسعى أيضاً إلى تحسين الجودة والسلامة في القطاع من خلال إصلاح التشريعات ونظم الاعتماد.

٥٨ - السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل): قال إن بلده شارك في دورات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، الذي كان عمله أساسياً للمناقشات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وأشار إلى أهمية الاعتراف بأنه لا يمكن حماية حقوق الإنسان لكبار السن دون ضمان حقوق المسؤولين عن رعايتهم. فالنموذج الحالي لرعاية المسنين المنخفضة الأجر غير مستدام لأنه يعتمد على إساءة معاملة الفئات الضعيفة الأخرى، من قبيل النساء والعمال المهاجرين.

٦٧ - السيدة شيكونغو (ناميبيا): قالت إن حكومة بلدها قد أحاطت علما بالتوصيات التي قدمتها الخبيرة المستقلة بعد زيارتها إلى ناميبيا في السنة السابقة. فعلى وجه التحديد، قامت الحكومة بزيادة المعاشات التقاعدية والمنح لكبار السن كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر.

٦٨ - السيد غاريسيا موريتان (الأرجنتين): قال إنه يود أن يسمع المزيد عن التدابير الفعالة لتغيير نظرة المجتمع إلى كبار السن من متلقين سلبين إلى مشاركين نشطين. وأشار إلى رأي بعض الحكومات بأن الصكوك الدولية الحالية لحقوق الإنسان تكفي لرصد تمتع كبار السن بحقوق الإنسان، وتساءل عن أوجه الحماية التي توفرها هذه الصكوك لهذه الفئة الضعيفة.

٦٩ - السيد غونزاليس (كولومبيا): قال إن الفرص الجديدة لدعم كبار السن من خلال التحكم الآلي والتشغيل الآلي وغير ذلك من التكنولوجيات المساعدة تكتسي أهمية خاصة. واستدرك معرّباً عن قلقه إزاء تكاليف هذه التكنولوجيات والوصول إليها بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها إتاحتها، وأشار إلى إمكانية حدوث ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب.

٧٠ - السيد هندريكس (جنوب أفريقيا): قال إن حكومة بلده تعتقد أن خدمات الرعاية ونظم الدعم ضرورية للحفاظ على صحة كبار السن ورفاههم وكفالة تمتعهم بالكرامة والاستقلال والسلامة الشخصية والقدرة على المشاركة في أنشطتهم مجتمعاتهم المحلية. ورأى أنه ينبغي أن توفر السياسات والتشريعات الحوافز لأصحاب المصلحة لتمكين كبار السن من العيش في منازلهم لأطول فترة ممكنة. كما ينبغي تعزيز نظم الدعم التقليدية، بما في ذلك الرعاية الطبية المنزلية، من أجل تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على رعاية المسنين. وينبغي كذلك أن تكون الرعاية السكنية ورعاية المسنين اختيارية حتى في حالات الرعاية الطويلة الأجل وذلك لكفالة استقلالية كبار السن وحقهم في المشاركة في صنع القرارات.

٧١ - وأردف يقول إن محنة العاملين في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر حظيت باهتمام متزايد. ففي البلدان حيث لا يزال معدل وفيات الأمهات مرتفعاً، وحيث أدت أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى إيجاد حالة يكون فيها الأجداد مسؤولين عن تربية أحفادهم، كثيراً ما تلقى على عاتق الأطفال الصغار مسؤولية رعاية كبار السن.

الممارسات السليمة في التصدي للإقصاء الاجتماعي من خلال وضع سياسات إسكان وطنية.

٦٣ - السيدة هولباك (المملكة المتحدة): قالت إن التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تناول الأسباب المعقدة للإقصاء الاجتماعي لكبار السن. وكان أحد المواضيع المشتركة في تلك المناقشات هو الحاجة إلى رعاية عالية الجودة لكبار السن. ويعتقد وفد بلدها أنه ينبغي أن يحصل الجميع على مستويات مناسبة من المشورة والرعاية وأن تعزز الدول المساواة لكبار السن؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكفل المملكة المتحدة أن تشمل جميع المناهج الطبية بحلول عام ٢٠٢٠ التدريب المتعلق بكبار السن. وتلتزم أيضاً بدعم صحة ورفاه مقدمي هذه الرعاية، ولذا فقد وضعت خطة عمل في هذا الشأن. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها إعداد كبار السن على نحو أفضل فيما يخص التحديات والفرص التي تتيحها مراحل حياتهم اللاحقة.

٦٤ - السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها ينظر إلى السكن والحماية الاجتماعية والعمالة والصحة والعيش المستقل كأهداف ينبغي تحقيقها على مر الزمن، ووافقت على أن الاهتمام بهذه المجالات سيعزز الإدماج الاجتماعي. وأضافت قائلة إن إدارة المعيشة المجتمعية في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية هيئة حكومية رئيسية تمثل هدفها الأساسي في تعزيز رفاه كبار السن وكذلك أسرهم ومقدمي الرعاية لهم.

٦٥ - وتابعت تقول إن وفد بلدها لا يتفق مع الخبيرة المستقلة بشأن الحاجة إلى اتفاقية جديدة تتناول حقوق كبار السن وترى أن الصكوك الحالية لحقوق الإنسان تعزز حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بمن فيهم كبار السن. وأنه لا ينبغي توجيه الموارد النادرة نحو مفاوضات مطولة متعددة الأطراف بل ينبغي استخدامها لدعم الجهود الوطنية والمحلية الملموسة الرامية إلى التصدي للتحديات التي يواجهها كبار السن. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن الطرق التي يمكن بها استخدام التكنولوجيا لتعزيز التواصل الاجتماعي لكبار السن، لا سيما المعزولون جغرافياً، وتقديم توصيات للحكومات التي ترغب في مساعدة المجتمع المدني على الاضطلاع بدوره الكامل في دعم كبار السن والقائمين على رعايتهم.

٦٦ - السيدة برنال برادو (شيلي): تساءلت عن التدابير الموصى بها لتعزيز حقوق كبار السن في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بيانها ذكرت مثالا على ذلك، فقالت إن الساعة "الذكية" يمكن أن تحتوي على العديد من التطبيقات في مجال الرعاية الصحية، كما يمكن أن تكون الحلول التكنولوجية للمساعدة على التنقل ذات فائدة عظيمة لمقدمي الرعاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠ .

وتساءل عن الإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها لكفالة حماية حقوق الإنسان لكبار السن في مثل هذه الحالات.

٧٢ - السيدة كورنفلد - ماتي (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان): قالت إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة عمل، في نهجه، مع عدد من الوكالات، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، نظرا لأن الحقوق في جميع المجالات تؤثر على الشخص ككل. وكما أشارت وفود كثيرة، فإن الأسرة تقوم بدور بالغ الأهمية في توفير الرعاية لكبار السن. ويريد معظمهم البقاء مستقلين قدر الإمكان لأطول فترة ممكنة، سواء في منازلهم أو مع أفراد أسرهم. ويجب على المجتمع والدولة دعم القائمين على رعاية الأسرة من خلال تزويدهم بالتدريب على رعاية أعضائهم الأكبر سنا ومن خلال خبراء من خارج مقدمي الرعاية مدربين تدريباً جيداً ويتلقون أجراً عادلاً. وعندما لا يكون ثمة موارد تحت تصرف أفراد المجتمع الأكبر سنا، فيجب على الحكومات أن تتأكد من أن الهياكل الأساسية - سواء السكن أو النقل أو الرعاية الطبية - متوفرة لدعمهم، من خلال نوع من نظم المعاشات التقاعدية. وأشارت إلى أن الفريق العامل تشاور مع تحالف من جميع القطاعات، بما في ذلك وكالات الخدمات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، ورابطات كبار السن.

٧٣ - ورداً على ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعربت عن رأي مفاده أن صكاً دولياً يعالج بالتحديد حقوق كبار السن غير ضروري لأن حقوقهم مشمولة بالصكوك القائمة، قالت السيدة كورنفلد - ماتي إن الحكومات تفتقر إلى أداة لمتابعة ورصد السياسات الرامية إلى حماية حقوق كبار السن يوفرها الإبلاغ المنتظم بموجب ذلك الصك. وفي الوقت الحالي، يشير أقل من ١ في المائة من برامج الأمم المتحدة ومقترحاتها إلى حقوق كبار السن والتزاماتهم على وجه التحديد. وأضافت تقول إن وجود صك دولي في هذا المجال من شأنه أن يفعل الكثير لتغيير صورة أفراد المجتمع المسنين من السلبية إلى الإيجابية. وأشارت إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن كمثال على صك وفر للفتة المستهدفة منه شعوراً أكبر بالأمان، كما أشارت إلى إسهام أعضاء المجتمع هؤلاء في بناء بلدانهم ورأت أنه لا ينبغي التخلي عنهم في نهاية حياتهم.

٧٤ - وواصلت كلامها بالقول إنه التكنولوجيات المساعدة والمتعلقة بالتشغيل الآلي العديدة التي يجري تطويرها ذات تكلفة منخفضة نسبياً وأصبحت متاحة بالفعل على نطاق واسع. وفي نهاية